

Distr.: Limited
10 July 2002
Arabic
Original: English

الفريق العامل المعني بوضع مشروع لميزانية
المحكمة للفترة المالية الأولى

نيويورك

١-١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢

ميزانية الفترة المالية الأولى

مشروع قرار تعتمده جمعية الدول الأطراف

اقترح مقدم من المنسق

ألف

اعتمادات ميزانية الفترة المالية الأولى

إن جمعية الدول الأطراف،

١ - تقرّر، استثناء من المادة ٢-١ من النظام المالي للمحكمة، أن تمتد الفترة المالية الأولى من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛

٢ - توافق بموجب ذلك على اعتمادات يبلغ إجماليها — يورو للأغراض

التالية:

الباب	بآلاف اليورو
١ - الرئاسة والشعب والغرف	_____
٢ - المدعي العام	_____
٣ - قلم المحكمة	_____
٤ - شعبة الخدمات المشتركة	_____
٥ - المصاريف غير المتوقعة والاستثنائية	_____
٦ - اجتماعات جمعية الدول الأطراف، والمكتب، ولجنة الميزانية والشؤون المالية، والجلسة الافتتاحية، ومجلس إدارة الصندوق الاستثماري للضحايا، والجلسات اللاحقة للمحكمة في دورتها العامة	_____
مجموع أبواب الإنفاق	_____

باء

تمويل اعتمادات الفترة المالية الأولى

إن جمعية الدول الأطراف

تقرر ما يلي بالنسبة للفترة المالية الأولى،

١ - تمويل اعتمادات الميزانية التي تتألف من _____ يورو، ووافقت عليها الجمعية للفترة المالية الأولى بموجب الفقرة ١ من القرار ألف أعلاه، وفقاً للمادتين ١-٥ و ٢-٥ من النظام المالي للمحكمة، على النحو التالي:

(أ) يقسم المبلغ _____ يورو، الذي يشكل ربع الاشتراكات المقررة على الدول، وفقاً لقرارها _____ المؤرخ _____ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن جدول الأنصبة المقررة لسنة ٢٠٠٢؛

(ب) يقسم المبلغ _____ يورو، الذي يشكل ثلاثة أرباع الاشتراكات المقررة على الدول، وفقاً لقرارها _____ المؤرخ _____ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن جدول الأنصبة المقررة لسنة ٢٠٠٣؛

٢ - وفقاً للمادة ٥-٦ من النظام المالي، تصبح الاشتراكات لسنة ٢٠٠٢ مستحقة الدفع في غضون ٣٠ يوماً من استلام كتاب تحديد الأنصبة، وتصبح الاشتراكات لسنة ٢٠٠٣ مستحقة الدفع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ويجوز أن تقرر الدول دفع كامل نصابها المقرر لسنة ٢٠٠٣، أو دفع جزء منه، قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛

٣ - وفقاً لأحكام القرار _____ المؤرخ _____ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، يجوز للدول الأطراف أن تخصم مساهمتها في الصندوق الاستثماري من نصابها المقرر.

٤ - دون المساس بأحكام المادة ٤-٨ من النظام المالي، وكتدبير مؤقت، يؤذن للمسجل إجراء تحويلات بين أبواب المخصصات ١ إلى ٤ والباب ٦ من الميزانية بمبلغ لا يفوق نسبة ١٠ في المائة من المبلغ المخصص للباب المحوّل منه، وذلك بالتشاور مع المدعي العام، على النحو الواجب. وتقدّم تقارير عن جميع هذه التحويلات إلى جمعية الدول الأطراف عن طريق لجنة الميزانية والمالية.
